صدمة الألسنية: التجديد والممانعة في الدراسات اللغوية العربية

طلال وهبة

مقدمة: الثقافة والجماعة

لا يزال النحويّون الدارسون اللغة العربية على نهج تحليلي واحد في أساسه، مختلف في تفاصيله بحسب تعداد المدارس، من كوفيّة وبصرية وبغدادية...، حتى بدأوا يطّلعون على الألسنيّة الغربية الناشئة خلال القرن العشرين.

وكان هذا الاطلاع بمثابة صدمة أحدثت، شأنها شأن كلّ مستجد وارد، ممانعة وقبولاً. فكان ثمّة من أقبل من دون تحفّظ، ومن أدبر، وناوأ ونافح عن قدسيّة اللغة العربية وعدم جواز المسّ بها، وصولاً إلى تقديس الدراسات اللغوية القديمة نفسها... ونشأ جدال في المبادىء والمواقف ذاع صيته. وهو جدال يخرج على أيّ حال، عن دائرة اهتمامي، حيث أكتفي بقراءة أهمّ أوجه القبول ونتائجه على الدراسات اللغوية المعاصرة. فقد تخطى بعض الدارسين العرب مرحلة الحديث عن المبادىء والمواقف العامة بخصوص اللغة وفلسفتها (وحرصهم عليها) إلى مرحلة البحث الدقيق. ففي تقديري أنّ نخبة من الباحثين أصبحوا قادرين على عدم الاكتفاء بالإنشاء ـ أي بما لا يمكن برهنته أو دحضه، تصديقه أو تكذيبه ـ والنقد المشتت للنحويين القدامى. فقد تجد في أيامنا من يطرح مسائل نحوية أو صرفية أو صوتية محددة، ويحاول فهم ما قاله النحويون العرب عنها ويوضحه ويقترح تنسيقه أو تبديله أو تجديده أو رفضه استناداً إلى منطق مقبول يمكن استعمال الحجج في إطاره، أي يمكن تأييد نتائجه أو دحضها دون اللجوء إلى الاتهامات الشائعة كـ «خيانة اللغة العربية» أو «الابتعاد من روحها» أو «إضعاف جماليتها» وما نحو ذلك من كلام لا طائل فيه.

ولكن تيار الألسنية لا يزال، بوصفه تياراً ثقافياً، ضعيفاً في العالم العربي. فالتيار الثقافي يدخل الحياة الثقافية للجماعة، أي يُصبح على الأقل جزءاً مسهماً في

الحياة الثقافية للمؤسسات التربوية والثقافية للجماعة، فيدخل بشكل واسع في برامجها الجامعية ويؤثر في ـ أو يصبح جزءاً من ـ التعليم المدرسي، وتقوم على أسسه النظرية بحوث تطبيقية تتعلق بمختلف فروع العلوم الإنسانية من علم نفس وعلم اجتماع وتربية... كما يعتمد عليه الباحثون في فهم وتحليل الخطاب الثقافي من سياسي وأدبي وعلمي وعامي...

ومن مميزات دخول علم على مجتمع ما ورسوخه فيه، إدخال هذا العلم على نحو أو على آخر في مناهج التدريس وعلى جميع المستويات الجامعية منها والمدرسية. فنحن نرى مثلاً أن علمي النحو والصرف التقليديين يُدرّسان على جميع المستويات في الدول العربية، ونجد أن المسائل النحوية والصرفية مطروحة على التلامذة في لبنان انطلاقاً من الصفوف الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية. ويتابع الطلاب المتخصصون في الأدب العربي وغيرهم دراسة هذين العلمين في الصفوف الجامعية. فانطلاقاً من التحديد المذكور لمفهوم التيار الثقافي، يمكن القول إن الدراسات الألسنية لا تزال فردية ـ غير مؤسسية ـ تنظر إليها الجماعة الثقافية بوصفها علماً مستورداً ودخيلاً.

فلا تزال فئة كبيرة، أو الفئة الكبيرة، من المشتغلين بالنحو على وفائها التام للنحويين القدامى أمثال سيبويه والمبرّد والزجاجي وابن هشام... ولكن فئة من المهتمين بنحو العربية تفاعلوا مع التيارات الألسنية الجديدة وأنتجوا مواقف نظرية وعلمية متأثرة بهذا التفاعل.

١ـ في الفرق بين المعيارية والتقعيد

هذا ونميّز بين من تناول حديث النحويين عن اللغة لمساندته أو نقده، ومن تناول أبواباً من نحو اللغة العربيّة للمطالبة بإلغائها من الإستعمال.

وقد يكون طلب إلغاء هذه الأبواب أو غيرها مُبرراً بما فيه الكفاية. ولكنه في الدرجة الأولى عمل معياري، لا يختلف في طبيعته الأساسية عن الموقف المُطالب باحترام وتطبيق جميع أبواب النحو القديم في استعمال الفصحى. فهو حديث عن ما يجب أن يُقال أو لا يُقال، وما يُكتب أو لا يُكتب، وليس دراسة لما يُقال فعلاً أو لا يُقال وما يُكتب فعلاً أو لا يُكتب. فإنّ اقتراح تغيير في ظواهر اللغة ليس دراسة لهذه الظواهر، وإن كان المُقترح قد توصّل إلى موقفه بعد دراسة معمّقة لظواهر اللغة. فهو في دراسته ظواهر اللغة دارس يمكن تسميته النحوي أو الألسني، أما في اقتراحه تبديل ظواهر اللغة فهو مُرشد يقترح تغييراً معيارياً وليس بنحوي ولا ألسني.

فحين يدعو أنيس فريحة مثلاً إلى إعادة ترتيب الأبواب النحوية وإعادة تنظيم محتواها، مثال جمع كلّ ما يخصّ أدوات النفي في باب واحد. أو حين يقترح إقامة نحو يهتم بـ «استنباط القواعد والأحكام بطريقة وصفية تقريرية» و«بدون ذكر العلة»[1]، فهو ألسني يبدي رأيه في طريقة تقعيد العربية ـ أي وضع قواعد لها ـ أما حين يرى أن «الإعراب لا يتلاءم والحضارة» ويوحي بوجوب إلغائه لأنه «عقبة في سبيل التفكير»[2]، فهو مُرشد معياري، وليس هو ألسني يقعّد اللسان العربي.

---

(١) رياض قاسم، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث**، ج ٢ (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٨٢)، ص ١٧٢ ـ ١٧٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

ولا بدّ لنا من التمييز بين هذين الموقفين بصورة واضحة. تقليديين كنا أو تجديديين، نكون معياريين حين نسعى إلى خلق الظاهرة اللغوية عند الناطقين والكتّاب، وفرضها بدل الاكتفاء بتسجيل حدوثها وتقعيدها.

٢ ـ جمع الظواهر اللغوية

لا بدّ قبل تناول مسألة تقعيد اللغة أن أتناول مسألة تسجيل حدوث الظواهر اللغوية. فهناك ظواهر لغوية تعد قديمة ولم تعد مستعملة. وهناك ظواهر تعد حديثة نسبياً ومعاصرة. واللغويون مهتمون بتسجيل التغيرات في الظواهر اللغوية برغم تعدد المواقف المعيارية ـ من التأييد إلى الشجب ـ بخصوص استعمالها.

وعلى سبيل المثال يُفرد إبراهيم السامرائي في الفصل الثاني من كتابه **النحو العربي في مواجهة العصر** جزءاً كبيراً (٦٤ صفحة) لذكر «الذاهب من مواد النحو القديم في العربية الحديثة»، فيسجّل مثلاً أن «الهمزة لنداء القريب» كما في قول امرىء القيس «أفاطمَ مهلاً بعض هذا التدلّل...» لا تستعمل «إلاّ على الندرة» في العربية الحديثة[٣]. كما أن «زَعَمَ» لا تستعمل كفعل ناسخ ـ مثال: «زَعَمْتُني شيخاً ولستُ بشيخ...»ـ في العربية الحديثة، «إلاّ على الندرة»، مع أنّ القدماء أوردوا استعمال «زعم» على هذا النحو[٤].

ويتناقض نهج السامرائي في تسجيل ظواهر «العربية الحديثة» مع نهج محمّد العدناني في **معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة**[٥]. فالعدناني ينظر إلى ما طرأ من استعمالات جديدة في العربية بوصفه خطأً لغوياً، في ذلك شأن جميع الذين ألّفوا معاجم في «اللحن» أو «الأخطاء اللغوية».

ونذكر على سبيل المثال المواد الآتية:

مادة ١٢٠: الصواب أن نقول «أيُّ طالبة فازت بالجائزة؟»، وليس «أية طالبة فازت بالجائزة ـ «لأنّ أيَّ الاستفهامية إذا أضيفت إلى نكرة، بقي لفظها مفرداً مذكراً دائماً»ـ.

مادة ٢٩٨: الصواب أن نقول «دافَعَ بشجاعة عن وطنه فاستحقّ التكريمَ والتخليدَ.»، وليس «دافَعَ بشجاعة عن وطنه، وبالتالي استحقّ التكريمَ والتخليدَ». ويبرر العدناني موقفه هذا برأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أشار في الجزء السابع من مجلته ـ ١٩٥٣ ـ إلى أن التعبير «فَعَلَ كذا، وبالتالي يستحقّ كذا» دخيل.

مادة ١٤٨: الصواب أن نقول «زُرنا وسيماً البارحة»، وليس «زرنا وسيماً البارحَ».

مادة ١٥٤٩: الصواب أن نقول «أقْرَضَه مالاً»، وليس «قَرَضَه مالاً».

ومن المؤسف أن يكون موقف المؤلف واحداً أياً كان نوع «الخطأ». فهو موقف معياري لا

(٣) إبراهيم السّامرائي، **النحو العربي في مواجهة العصر** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥)، ص ١١١.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٢.
(٥) محمد العدناني، **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٩)، ص ٨٧٠.

يأخذ في الحسبان تطوّر العربية الفصحى وإمكان ظهور تراكيب أو مفردات جديدة، أو حتى إعادة استعمال لتراكيب أو مفردات قديمة بمعانٍ جديدة.

ولتلافي أي موقف فوقي نحو متكلمي الفصحى، لا بدَّ من تبرير أي تخطئة لما يقولون، وذلك بإظهار الضرر الذي يُلحقه «الخطأ» في عملية التفاهم بين المتكلم والسامع. فإن لم يستطع اللغوي اكتشاف تبرير تواصلي مقبول، لا يجوز اعتبار الجديد في الاستعمال إلاَّ تطوراً لغوياً.

ولا مبرر في رأيي لتخطئة من يقول «أية طالبة فازت بالجائزة؟»، ولا لمحاولة إقصاء «دافع بشجاعة عن وطنه، وبالتالي استحقّ التكريمَ والتخليدَ» من الاستعمال. إذ إنّ ظهور «أيّة» بدل «أيّ» في المثال الأول، وظهور «وبالتالي» بدل «ف» في المثال الثاني، لا يُنقص من مستوى التفاهم بين المتكلّمين.

بينما يمكن تبرير تخطئة من يقول «زُرنا وسيماً البارحَ»، بدل «زُرنا وسيماً البارحةَ»، أو «قَرَضَه مالاً» بدل «أقرضه مالاً». إذ قد يختلط، في المثالين، قصد المتكلم على السامع، فـ«البارحَ» ـ «الذي يبرح، يغادر مكانه» ـ معنى غير «البارحة»؛ والـ «قَرَضَ» ـ «قطع بالمقراضين» ـ معنى غير «أقرَضَ». ولا يزال استعمال «البارحَ» و«قَرَضَ» شائعاً في الفصحى.

لا بدّ إذاً من التمييز بين الخطأ اللغوي والتطوّر اللغوي. ومقياس هذا التمييز هو حسن التفاهم بين المتكلّم والسامع.

٣ ـ تقعيد الظواهر اللغوية

وفي رأيي أنّ الوجوه الأساسية للتجديد في تقعيد الفصحى تنقسم إلى صنفين:

١ ـ فهناك من ارتأى أن يُؤخذ ببعض المبادىء الموجودة في الألسنية الغربية بغية تجديد وإعادة ترتيب ما كتبه النحويّون التقليديون مع احتمال حذف بعض المبادىء النحويّة الموروثة والاحتفاظ ببعضها الآخر.

٢ ـ وهناك من اقتنع بأحد تيارات الألسنية الغربية إلى حدّ اعتباره ظاهرة من ظواهر التقدّم العلمي تجعل كلّ ما قبله من نَحْوٍ شبيهاً بالعلم وليس علماً. وقد يعمد أصحاب هذه القناعات إلى إعادة دراسة اللغة العربية وفقاً لمبادىء تيار غربي دون خلط مبادىء النحويين به.

أ ـ المُجددون في التقليد

أما الصنف الأول من الانتاج الألسني، فيحتوي على أربعة أوجه:

أ ـ يتناول الدرس الألسني مبدأً أو أُفهوماً Concept نحوياً تقليدياً ليعيد تسميته بهدف إظهار تماشيه مع تحليل معاصر.

ب ـ يتناول الدرس الألسني مبدأً أو أفهوماً نحوياً تقليدياً ويحتفظ به كما هو من الناحية النظرية، لكنه ينقد تقصير القدامى في تطبيقه كما يجب.

ج ـ يتناول الدرس الألسني مبدأً أو أفهوماً نحوياً تعددت تحديداته واختلطت و/أو تناقضت

في ما كتبه النحويون التقليديون. فيحاول الألسني الانتقاء مما قيل بهدف إعطاء صورة واضحة وشاملة عن المبدأ أو الأفهوم المقصود.

د ـ يُدخل الدرس الألسني مبدأ أو أفهوماً جديداً (أو مبادىء وأفاهيم جديدة) يسمح بإعادة تحليل باب أو أبواب عدة من النحو على أساس جديد.

وأُمثّل للوجه ـ أ ـ ببحث لميشال زكريا، وللوجه ـ ب ـ ببحث لعبد الفتّاح الزين، وللوجه ـ ج ـ بكتاب لأحمد حاطوم، وللوجه ـ د ـ ببحث لطلال وهبه وحسن الأبيض. مع العلم أنّ الجديد لا يقتصر على الكتّاب المذكورين، ولا على المسائل اللغوية المطروحة، ولا ينحصر إنتاج أيّ كاتب مذكور بالوجه التجديدي الذي ينتمي إليه مؤلفه المُختار.

(١) **إعادة التسمية:** يتناول ميشال زكريا في بحثه «الركن الاسمي في كتاب سيبويه»[٦] تراكيب نحوية متنوعة ومتفرقة من كتاب سيبويه، يصفها سيبويه بأنها، وإن كانت من جزأين أو كلمتين، «بمنزلة اسم واحد». ويقترح زكريا تسمية الذي وصفه سيبويه بأنه «بمنزلة اسم واحد» الركن الاسمي، ويجمع الابواب المتفرقة التي تقع تحت تسمية الركن الاسمي في فصل واحد. ويُحصي المواقع التي يقع فيها الركن الاسمي والمبادىء النحوية التي يلحظها سيبويه بخصوصه.

وأتناول في دراستي طريقة الباحث في إدخال تسمية «الركن الاسمي» على ما ذكره سيبويه. فالاصطلاح «ركن» مأخوذ من الألسنية، ويحدده زكريا كالآتي: «مجموعة عناصر لغوية تكوّن وحدة تركيبية معينة في إطار الجملة». ويحدد الركن الاسمي بأنه «يتكوّن... من تتابع عناصر لغوية تقع مجتمعة موقع الاسم وتتصرف تصرفه في الجملة، فتقيم مجتمعة علاقاتها مع بقية العناصر الكلامية»[٧].

والتراكيب المتفرقة التي جمعها تحت تسمية «ركن اسمي» هي:

اسم إشارة+ أل + اسم؛ أيها+ أل+ اسم أو صفة؛ لا + اسم؛ لا+ مصدر منصوب ـ مثال «لا مرحباً»ـ؛ اسم مضاف+ اسم مضاف إليه؛ كلّ+ اسم منوّن؛ بعض+ اسم جمع مضاف ـ مثال «بعض أصابعه»ـ؛ اسم منوّن+ نعت؛ اسم منوّن+ صفة مشبّهة نعت؛ اسم منوّن+ اسم فاعل نعت؛ اسم منوّن+ جملة فعليّة [فعل+ فاعل+ مفعول] نعت ـ مثال «رجلٌ ضربنا» في «هذا رجلٌ ضربنا»ـ؛ اسم منوّن+ صفة مشبّهة وفاعلها [معاً نعت] ـ مثال «رجل حسن أبوه» في «مررت برجلٍ حسنٌ أبوه»؛ اسم منوّن+ صفة مشّبهة وفاعلها ومفعولها [معاً نَعت] «رجل ملازمه أبوه» في «مررت برجل ملازمه أبوه»؛ الذي+ صلة؛ أل+ اسم فاعل وفاعله ومفعولَه؛ أل+ صفة مشّبهة+ أل+ اسمٌ؛ أن+ فعل وفاعله ومفعوله ـ معاً صلة ـ؛ أن+ صلة اسميه؛ ما+ صلة فعلية؛ «مَن» أو «ما» أو «أيّهم»+ صلة فعليّة ـ مثال «ما تقول»، و«من يأتني»، و«أيها تشأ»؛ اسم علم+ اسم مضاف+ اسم مضاف إليه؛ ما عدا؛ ما+ خلا.

فمن البيّن أن دور الباحث يقتصر فيما ذكرناه على جمع ما هو متفرّق في كتاب سيبويه، واستعارة أفهوم «الركن الاسمي» من الألسنية وجعله شاملاً لكل ما اعتبره سيبويه بـ«منزلة اسم واحد».

(٦) ميشال زكريا، **قضايا ألسنية تطبيقية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٣)، الفصل السادس.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢) **تصحيح التطبيق**: أما النوع الثاني من البحوث فأمثّل له بدراسة في علم الأصوات لـ عبد الفتاح الزين، عنوانها «تفخيم تاء افتعل وترقيقها»[٨].

يبدأ الكاتب بالتمييز بين الصوت الواحد من الناحية الوظيفية وظلال هذا الصوت، أي ما يطرأ عليه من تلونات «بتأثير إشعاعات ترسلها أصوات تجاوره». فالفتحة الطويلة (الألف الممدودة) صوت واحد، والفتحة القصيرة صوت واحد، ولكنهما «ينحوان بجرسهما وموضع نطقهما نحو الياء والكسرة إذا ما جاورتهما ياء أو كسرة داخل الكلمة الواحدة». فهذه التغيرات في جرس الفتحة والألف لا تغيّر من الطبيعة الوظيفية للألف أو الفتحة، إذ إن الفتحة واحدة مثلاً في «دَيْر» و«دَعا» وإن حدث اختلاف في جرسها.

ويذكر الكاتب أن النحويين العرب أدركوا هذا الفرق بين الصوت الواحد وظلاله المختلفة. فالألف عندهم واحدة في «صلاة» و«زكاة» و«حياة» «أقرأت بألف مفخّمة كقراءة أهل الحجاز أم بألف مرققة». فالألف الممدودة عندهم واحدة أُميلت أم فخّمت والفتحة عندهم واحدة أُميلت أم فخّمت. ولكل من الألف الممدودة والفتحة رسم واحد في الكتابة يمثل وحدَةَ طبيعتها الوظيفية. والأصل في «التزدير» عند سيبويه «التسدير»، لكن تلي السين الدال، والدال صوت مجهور، فأصبحت مجهورة، أي «ز» فالسين والزين صوت واحد هنا، من الناحية الوظيفية[٩].

وما يُعيبه الباحث على النحويين واللغويين، هو عدم تعميمهم المنطق الذي اتبعوه فيما يخّص الفتحة الطويلة والفتحة القصيرة على جميع أصوات العربية، فيمثل الرسم الكتابي لأي صوت وحدته الوظيفية برغم تغيّر ظلاله. فلقد جاء في **القاموس المحيط** للفيروز آبادي كلمة «أزدران» والزين فيها ليست إلا سيناً أصبحت مجهورة بفعل محيطها الصوتي. ونكتب «ازدهر»، في حين أن أصل الدال هنا تاء (وزن افْتَعَلَ): «ازتهر». فالتاء أصل الصوت لكنها أصبحت مجهورة لمجاورتها مجهور-«ز».

وانطلاقاً من نفس القاعدة، نبتعد من التمثيل الوظيفي للأصوات في الكتابة عندما نكتب «اصطبر» و«اضطرب» و«اطّرد» و«اظطلم» بدل «اصتبر» و«اضترب» و«اطترد» و«اظتلم»، إذ وزن هذه الأفعال افتعل، لكن التاء فخّمت لمجاورتها حرفاً مُطبقاً سبقها.

ويظهر التناقض عند النحاة حين يقرّون من ناحية أخرى كتابة الضمير في «حَفظْتَ» بالتاء برغم تفخيمه بعد الظاء. وتعتمد حجة سيبويه في عدم إثبات التاء كطاء في كتابة «حَفظت» على التمييز بين الصوت الواحد وظلاله المختلفة. في حين لم يُستعمل هذا التمييز بما يخصّ كتابة تاء «افتعل» في أمثلة المقطع السابق.

وما يقترحه الكاتب هو تعميم المنطق الذي طبّقه سيبويه على تاء الضمير. وبذلك تبقى التاء في جميع تحقيقات «افتعل» تاء، وتكتب كذلك، وإن تغيرت ظلالها ففُخِّمت بسبب مجاورتها لمُطبق.

ومن البيّن، مما يذكره الباحث، أن مبدأ التمييز بين الصوت الواحد وظلاله موجود ومعمول

---

(٨) عبد الفتاح الزّين، **قضايا لغوية في ضوء الألسنية** (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ١٩٨٧)، الفصل الأول.
(٩) المصدر نفسه.

به عند سيبويه. أمـا الجديد في البحث فهو الاستـدلال على تقصير سيبويه والـنحاة في تعميم المبدأ المذكور، واقتراح توسيع تطبيقه.

(٣) الانتقـاء والإيضاح: أما النوع الثـالث من البحـوث فنمثّل له بـ **كتـاب الإعراب** لأحمد حاطوم[١٠]. ويتناول الكاتب أفهوماً دارت حـوله عبر التاريخ جميع الدراسـات النحوية العربية. فمعرفة الإعراب هي الهدف الأول، إن لم يكن الوحيد، من إنشاء علم النحو.

ويبدأ الكاتب بعرض الآراء المختلفـة في الإعراب. وتراوح هذه الآراء بين عد حالات الإعراب دالة على معان مختلفة وعدها حالات صوتية لا علاقة لها بدلالات الكلام[١١].

ويعمد الكاتب إلى تفنيد وتحديد ما يعده أنواع الإعراب المـوجودة في لغتنا الفصحى، فيذكر الأنواع الآتية: إعراب شكلي، إعراب دلالي، إعراب شكلي ـ دلالي، إعراب تركيبي، إعراب جمالي، إعراب حدسي، إعراب إدراكي.

والتضاد الأول هو بين الإعراب الشكلي والإعراب الدلالي والإعراب الشكلي ـ الدلالي.

ويحـدد الباحث الإعـراب الشكلي بأنه الإعـراب الذي «لا يكون له دور مـحسـوس» في أداء المعـاني النحوية التركـيبيـة وفهمـها. ويورد الكاتب كمـثال على الإعراب الشكلي نصـاً لفؤاد صروف، أسـقط منه حركات الإعـراب، فسكّن أواخر الكلمـات: «بالخيالْ والفكرْ، غـزا الإنسانْ الفضاءْ...». ولم يؤثر هذا الإسقاط في المعاني النحوية التركيبية لكلمات النص[١٢].

أما الإعراب الدلالي فهـو «كلّ إعراب لا تؤدَّى المعاني النحوية التركيبـية لكلماته ولا تُفهم إلاَّ به». ومثال ذلك الآيـة القرآنية: ﴿وهذا الكتاب أنزلناه مـباركٌ فاتّبعوه واتّقـوا لعلَّكم تُرحمون﴾. ويقول الباحث إن الإعراب فقط يسمح باعتبار «مـبارك» نعتاً لـ«كتاب»، وليس حالاً من الهاء في الفعل الذي يسبقها[١٣].

والإعراب الشكلي ـ الدلالي «هو كلّ إعراب تؤدَّى المـعاني النحوية التركيبيـة لكلماته وتُفهم بدونه، إلاَّ أنّ الأداء والفهم يصبحان به أقرب منالاً». ومـثال ذلك قول الجاحظ في البخلاء: «كان ينبغي أن يكون رداءَ حريرٍ أسودَ». فنَصْبُ «أسود» يوضح أنه نعت «رداء»، مع العلم أن السياق يساعدنا على اعتبار «أسودَ» نعت «رداء» لأن الحرير «لا يُنعت عادة بأي لون»[١٤].

أما التضاد الثاني فهو بين الإعراب التركيبي والإعراب الجمالي.

ومثال الإعـراب التركيبي إعراب «فلسـفياً» في «لا نستطيع، فلسفـياً، أن نقيم الكلام إلاَّ على البراهين»، حيث «انحصر الإعراب في الكلمة نفسها».

والإعراب الجمالي هو كلّ إعراب يؤدي دوراً في إعطاء النص الأدبي جمالية صوتية[١٥].

---

(١٠) أحمد حاطوم، **كتاب الإعراب** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢).
(١١) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ٢٢.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٥.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٤.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨.

والتضاد الثالث هو بين الإعراب الحدسي والإعراب الإدراكي. وهما يرتبطان بعملية اكتساب اللسان.

فالإعراب الحدسي يُكتسب «كاكتساب المفردات». ومثال ذلك المنصوبات الاسمية التركيبية كـ«مبدئياً» و«أولاً» و«هنيئاً» و«أهلاً وسهلاً»... إلخ[١٦].

أما الإعراب الإدراكي فيرتبط بالعقل و«هو كل إعراب نتعلّم قواعده المجردة تعلماً مدرسياً واعياً». ويبقى كذلك، أي لا يصبح حدسياً وعفوياً[١٧].

وبالطبع، من الممكن الدخول في نقاش حول مدى صلاحية تعريفات حاطوم وشموليتها، إلاّ أنه من البيّن أن الكاتب ألقى أضواءً كثيرة على ظاهرة الإعراب، وربط بينه وبين أفاهيم ألسنية عامة من جهة وبين ظواهر لغوية في الفصحى المعاصرة من جهة أخرى.

(٤) إدخال أفهوم: ونمثّل للنوع الرابع من البحث بدراسةٍ لطلال وهبه وحسن الأبيض عنوانها: ليست الهمزة أصل جميع أدوات الاستفهام[١٨].

ويعمد الباحثان أولاً إلى تلخيص ما جاء في النحو التقليدي بخصوص أدوات الاستفهام. فلقد جاء عند النحاة أن الألف تستعمل لطلب التصديق ولطلب التصوّر. وكونها أداة الاستفهام الوحيدة التي تملك هذين الاستعمالين يجعلها أصل هذه الأدوات. ومثال استعمالها لطلب التصديق «أجاء زيدٌ؟» ـ أسلوب ١ ـ. فالجواب عن الاستفهام لطلب التصديق يكون بـ«نعم» أو «لا» أو مرادفاتهما. أما الاستفهام لطلب التصوّر ـ أسلوب ٢ ـ، فهو ما لا يجاب عنه بـ«نعم» أو «لا». ومثال ذلك «أمن هو قائم خير أم من هو جالسٌ؟».

وبحسب النحاة، تُستعمل «هل» في الاستفهام لطلب التصديق فقط، مثال «هل جاء زيدٌ؟». أما الأدوات الباقية فلا تستعمل إلاّ لطلب التصوّر، ومثال ذلك «من جاء؟» و«متى جاء؟» و«ماذا فعلتَ؟»...

ويرى الباحثان أن النحاة أخطأوا في استعمال أفهوم التصوّر (الاستفهام لطلب التصوّر)، إذ إنهم وصفوا به أحد أسلوبي الاستفهام بالهمزة ـ أسلوب ٢ ـ وأيضاً أسلوب الاستفهام بأسماء الاستفهام ـ أي أدوات الاستفهام باستثناء «هل» والهمزة، فهما عند النحويين حرفان ـ. وذلك أنه لو كان من الصحيح وَسْمُ الأسلوب ٢ للاستفهام بالهمزة بالأُفهوم نفسه الذي وُسِمَ به أسلوب الاستفهام بأسماء الاستفهام، لوجب أن يصحّ في العربية إدخال أسماء الاستفهام مكان الهمزة في الأسلوب ٢. ولوجب بذلك أن يصحّ قولنا: «من من هو قائم خير أم من هو جالسٌ؟» «ما من هو قائم خير أم من هو جالسٌ؟» «ماذا من هو قائم خير أم من هو جالسٌ؟»... إلخ.

ولكن هذه الجمل ليست صحيحة في العربية. وبالتالي لا يمكن أن يكون أفهوم الاستعمال لطلب التصوّر صالحاً في آن معاً لوصف الأسلوب ٢ للاستفهام بالهمزة والاستفهام بأسماء الاستفهام.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٧ وص ١٤٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٩١.

(١٨) طلال وهبه وحسن الأبيض، «ليست الهمزة أصل جميع أدوات الاستفهام،» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**، جامعة الكويت (قيد النشر).

وبعد استعمال معادلات وقواعد عامة وقواعد سياقية لشَكْلَنَة ما قاله النحويون وللرد عليه وانتقاده، يخلص الكاتبان إلى إدخال أفهوم الاستفهامَ لطلب الانتقاء لوصف الأسلوب ٢ للاستفهام بالهمزة. فأنت حين تقول «أمن هو قائم خير أم من هو جالسٌ؟»، تطلب من المستمع أن ينتقي واحداً من احتمالين فقط. ويحتفظ الكاتبان بأفهوم الاستفهام لطلب التصوّر لاستعمالات أسماء الاستفهام. ويجمع بين هذه الأخيرة أن المتكلّم يطلب بها توضيحاً حول هوية شخص ـ «من» ـ أو زمن ـ «متى» ـ أو كيفية ـ «كيف» ـ أو كَمٍّ ـ «كم»ـ... وكل هذا مختلف عن الاستفهام لطلب التصديق، الذي هو في الحقيقة خصوصية حرفي الاستفهام: «هل» والهمزة؛ والاستفهام لطلب الانتقاء، الذي هو خصوصية الهمزة.

وأهم ما يخلص إليه الباحثان هو إعادة النظر في تنظيم صنف أدوات الاستفهام، فيقترحان تقسيمه إلى صنفين فرعيين:

يخص الصنف الفرعي الأول حرفي الاستفهام «هل» والهمزة. وأصل هذا الصنف الهمزة، لأنها تُستعمل لطلب التصديق ولطلب الانتقاء، بينما تستعمل «هل» لطلب التصديق فقط.

يخص الصنف الفرعي الثاني أسماء الاستفهام. وأصل هذا الصنف «من»، لأنها تدخل في نوعين من التركيب الجملي: ليست الجملة «سيدُ مَن هذا؟» بمعنى «مَن سيدُ هذا؟»، فالمتكلّم يطلب في السؤال الأول تحديد هوية المَسود ويطلب في السؤال الثاني تحديد هويّة السيّد. فوقوع، الاسم غير المضمر قبل «من» يغيّر من المعنى الأساسي لجملتها. فيكون لـ«من» استعمالان أساسيان، بحسب موقع الاسم غير المضمر، بينما لا يبدِّل تقديم اسم غير مضمر في جُمل أسماء الاستفهام الأخرى، في المعنى الأساسي قبل التقديم، مثال ذلك «متى جاء زيدٌ؟»، «زيدٌ، متى جاء؟» و«ما فعلتَ بالكتاب؟»، «الكتاب، ما فعلتَ به؟».. إلخ؛ ولا يجوز «الكتاب ما فعلتَ؟». وبذلك تُعد «مَن» أصل الصنف الفرعي الثاني، لكونها تملك تركيبين أساسيين، بينما لا تملك أخواتها ـ أي أسماء الاستفهام الأخرى ـ إلاّ تركيباً أساسياً واحداً.

من البيّن أن الباحثين أدخلا في دراستهما لأدوات الاستفهام أفهوماً جديداً ـ طلب الانتقاء ـ على ما قاله النحاة في الاستفهام. ونتج من ذلك إعادة النظر في باب الاستفهام وتقسيم أدواته إلى صنفين فرعيين، لكل منهما أصله وما يبرر استقلاليته النسبية عن الآخر.

ب ـ الآخذون بمذهب غربي

أما ما سميّته الصنف الثاني من وجوه الإنتاج الألسني في مجال التقعيد، فأُمثّل له بفصل للفهري، هو الفصل الخامس من القسم الثالث (الجزء الثاني) من كتابه: **اللسانيات واللغة العربية**[١٩].

يسعى الفهري في الفصل الذي أتناوله إلى إظهار الفرق بين الفَضْلَة والمُلْحَق، وكيف تنطبق قوانين لغوية اكتشفها النحو التوليدي (grammaire génerative) العام على العربية الفصحى.

فمادة الباحث اللغة العربية الفصحى بحسب ما هي مستعملة حالياً وبحسب ما وردت في أمثلة النحويين القدامى.

(١٩) عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج ٢ (بغداد: دار توبقال للنشر، ١٩٨٢).

ومقاييس ومبادىء تقعيد اللغة مأخوذة من النحو التوليدي العام، أي مما يُعد في النحو التوليدي قوانين عامة مرشحة أن تنطبق على جميع اللغات بأشكال مختلفة. في المرحلة الأولى من الفصل يجمع المؤلف ما قاله النحو التقليدي عن الفاعل، ويتضمن ذلك:

رفع الفاعل ونصب المفعول أياً كان موقعهما بعد الفعل، ومثال ذلك «ضرب زيدٌ الولدَ» و«ضرب الولدَ زيدٌ».

ما يقع بعد الفعل مباشرة يكون الفاعل عندما يستتر الإعراب. ومثال ذلك «ضرب موسى عيسى».

الصفات والمصادر لها أيضاً فواعل. ومثال ذلك «التقيت بالولد **المريضة** أمه»، و«التقيت زيداً متوترةً أعصابُه و«أقلقني **ضربٌ** زيدٌ عمراً» (في الفصحى القديمة فقط) و«أقلقني **ضربُ** زيدٍ عمراً» (الصفة تحتها خط، والمصادر بالأسود والفواعل محددة).

تأخذ الصفة فاعلاً بارزاً حين لا يستوجب بروزه، ومثال ذلك «زيدٌ مريضٌ» و«لقي زيدٌ عمراً راكباً». فالـ«مريض» فاعل مستتر يعود على «زيد»، والـ«راكباً» فاعل مستتر يعود على «زيد».

فما يُدخله الكاتب تحديداً في الفقرة الأولى من الفصل ليس اكتشافاً لظاهرة جديدة في الفصحى ولا وصفاً يعيد ترتيب الظواهر اللسانية، فيفصل بين ما عدّه النحويون واحداً أو يجمع بين ما عده النحويون متفرقاً، وإنما يقتصر عمله على إدخال تسميات جديدة مأخوذة من النظرية المعجمية الوظيفية، أحد فروع الألسنية التوليدية. ومن الأفاهيم الجديدة التي يُدخلها الكاتب في حديثه النحوي: المَوضعة والتفكيك والمكون والإسقاط والبنية المحورية... إلخ. وأهم هذه الأفاهيم: البنية المُكَونية والبنية الوظيفية. فالـ «مريض هو» في «زيدٌ مريضٌ هو» و«مريضٌ» في «زيدٌ مريضٌ» بنية وظيفية واحدة هي: مريض: (فا)، أي تأخذ الصفة «مريض» فاعل. في حين أنّ البنية المكونية لـ«مريض هو» هي:

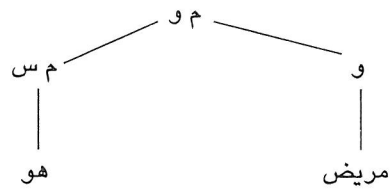

أما البنية المكونية لـ«مريض» فهي:

م و = مركب وصفي

م س = مركب اسمي

و = مكون وصفي

وبذلك يُعلمنا الكاتب أن هناك أفاهيم ألسنية عامة تنطبق على العربية، كما تنطبق على لغات أخرى.

أما في الفقرة الثانية من البحث فيقابل الكاتب بين الحال، مثال «راكباً» في «جاء زيدٌ راكباً»، وبين خبر الأفعال الناقصة، مثال «راكباً» في «كان زيدٌ راكباً»، فيدحض قول الكوفيين إن خبر «كان» ضرب من الحال، ويؤيد قول البصريين بأن خبر «كان» مفعول من نوع خاص.

وكما في السابق يُدخل الكاتب دفقاً من الأفاهيم وأساليب التحليل المستعملة في النحو التوليدي للبرهنة على صحة رأيه. فيرى أن لـ«جاء زيد راكباً» و«كان زيدٌ راكباً» بنية مكونية واحدة، ولكن لكل منهما بنيته الوظيفية وبنيته الحَمْلِيَّة الخاصة. فـ«راكباً» في البنية الوظيفية لـ«جاء زيد راكباً» حال ملحقة ـ أو مُلْحَق ـ، وتقع في ما يخص البنية الحملية خارج البنية الحملية للفعل (بمعنى آخر لا يستوجب الفعل «جاء» إلاَّ وجود فاعله «زيد»). أما في البنية الوظيفية لـ«كان زيد راكباً» فـ«راكباً» فَضْلَة، وفي ما يخص البنية الحملية لـ«راكباً» فهي تنتمي للبنية الحملية للفعل. ويورد الكاتب براهين تعتمد على العلاقة العائدية بين فاعل «راكباً» وفاعل أو مفعول الفعل الأساسي في الجملة. فيبيّن أن هذه العلاقة تختلف باختلاف كون «راكباً» مُلْحَق أو فَضْلَة. فالملحق، بخلاف الفضلة، لا يتطابق بالضرورة عدداً ونوعاً مع الفاعل الرئيسي في الجملة، فتقول «لقيت زيداً متوترةً أعصابه» ـ لا يتطابق الملحق «متوترة» لا عدداً ولا نوعاً مع فاعل أو مفعول الفعل الرئيسي «لقيَ» ـ في حين تتطابق الفضلة «راكباً» نوعاً وعدداً مع الفاعل «زيدٌ» في «كان زيدٌ راكباً».

وينص بقية البحث على شرح مبادىء وأفاهيم عامة وقواعد ألسنية مُرَشَحة للعالمية وتنطبق على اللسان العربي. فيأخذ الكاتب مثلاً عن بريزنن مبدأ المراقبة الوظيفية (ويخص الفضلة) ومبدأ المراقبة العائدية (ويخص الملحق). كما يعمد إلى مناقشة الخطاطات المناسبة في النظرية الوظيفية المعجمية لتمثيل الفروق بين الجملة التي يدخل فيها ملحق والجملة التي تدخل فيها فضلة. وفي هذه المرحلة من البحث يبدأ الكاتب إدخال عناصر تُعد فعلياً جديدة بالنسبة إلى النحو العربي التقليدي. وهذه العناصر مبادىء وأفاهيم مستعارة من نحويين غربيين؟ تشومسكيولانسيك وبوردلوا وفودور وغيرهم. فيعمد الكاتب إلى إظهار أنها تنطبق وكيف تنطبق وحدود تطبيقها على اللسان العربي.

ونورد على سبيل المثال بعض هذه المبادىء والأفاهيم:

أفهوم العائد الفارغ: يوجد العائد الوظيفي الفارغ [] في «استقبل الوزير رئيس المحكمة الذي انتقد» بعد «انتقد» ويرتبط بـ«الذي»[٢٠].

أفهوم الجملة الرابطية: وينطبق على الجمل التي تحمل رابطة ظاهرة أو مستترة. فـ«كان» رابطة ظاهرة في «كان زيدٌ واقفاً»، أما الرابطة في «زيدٌ واقفٌ» فمستترة[٢١].

مبدأ: قيد التناظر أو التغليب: «الربط بين السوابق واللواحق في الكلام يتم بالتناظر». ففي

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

«زيدٌ عمرو ضربه» يرتبط ضمير الفاعل المستتر في «ضرب» بـ«عمرو» (الأقرب من «ضرب»). ويرتبط ضمير المفعول ـ الهاء ـ بـ«زيد» (أي الاسم الأبعد عن «ضرب»[٢٢]).

مبدأ: «لا يمكن اشتراك عضوين ينتميان لنفس النواة الوظيفية في الإحالة». ففي «ظنّ زيد أنه غبي»، نواتان ـ «ظنّ زيد» و«أنه غبي»، وشركة إحالية بين الهاء و«زيد». في حين لا يمكن أن تكون «قتله زيدٌ» بمعنى «قتل زيدٌ نفسه»، لأن الشركة الإحالية بين الهاء و«زيد» غير ممكنة في هذه الجملة[٢٣].

وهدف الكاتب من استعارة هذه الأفاهيم تفسير ظواهر ألسنية أوردها النحويون العرب ولم يقدموا في رأيه تحليلاً مقنعاً بخصوصها. فهو يعتبر مثلاً أن افتراض وجود رابط غير محقق في جملة كـ«زيد واقف»، تسمح باعتبار «واقف» فضلة كما اعتُبرت فضلة في «كان زيد واقفاً»، إذ يجب أن تملك الفضلة فاعلاً، ولهذا الفاعل «مراقب واحد ممكن» هو فاعل الرابط ـ أي «زيد» في المثال المذكور[٢٤]. وبهذا يمكن تفسير عدم جواز «زيدٌ هندٌ ضاربها»، ولا «زيدٌ هندٌ معه»، ولا «هندٌ زيدٌ معه»، فـ«ضارب» في «زيدٌ هندٌ ضاربها» و«مع» في «زيدٌ هندٌ معها» و«هندٌ زيدٌ معه»، فَضْلَتان. والهاء المتصلة بالفضلة لا تكون إلاّ فاعلاً للفضلة ـ على اعتبار أن لحرف الجر فاعلاً كما هناك فاعل للمصدر والصفة ـ، ويكون لها «مراقب واحد ممكن» هو فاعل الرابط. لذا يجب أن تتطابق الهاء، في الجمل المذكورة، مع فاعل الرابط غير المُحَقَق، وهو «زيد» في الجملتين الأوليين، و«هند» في الجملة الأخيرة[٢٥].

ففي عملية التقعيد اللغوي هذه يعود الألسني إلى النحو التقليدي ويقرأه قراءة نقدية. ولكن هذه القراءة لا تهدف إلى إعادة بناء النظرية القائمة في النحو التقليدي بقدر ما تهدف إلى تدعيم النظرية التوليدية وإظهار فعاليتها وتفوقها على النظريات اللغوية الأخرى، من بينها نظرية النحو التقليدي.

وهذا ما يجعل الألسني التوليدي ملتزماً بنظرية يعدها عالمية ـ أي يمكن أن تنطبق على جميع اللغات. فليس له أن يبدّل في أفاهيم النظرية، لأن ذلك إخلال في عالميتها وبعد منه عن موقف الملتزم بتفاصيل النظرية.

وينتج من ذلك أنّ الألسني التوليدي العربي يحاول أن يُترجم المفاهيم التحليلية المصوغة بالإنكليزية بأكبر إخلاص ممكن لمصدرها، فتؤدي في العربية المعنى الدقيق الذي تؤديه في الإنكليزية. فتجد النص العربي الألسني التوليدي زاخراً بالأفاهيم الجديدة وبقربها ما يقابلها في الإنكليزية أو الفرنسية.

وبالطبع لا يستفيد علمياً من هذه الترجمات أو من الذكر المزدوج للأفهوم ـ بالعربية وبلغة أخرى ـ إلا المطّلعون على النحو التوليدي في اللغة الفرنسية أو الإنكليزية. أما المطّلع على

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٧.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨.
(٢٥) المصدر نفسه.

النحو العربي التقليدي، الذي اعتاد أن يقرأ عن اللغة العربية باللغة العربية فقط، فهيهات أن يفهم ما يُكتب في النحو التوليدي العربي.

ولربما كان يُستحسن بنا كألسنيين أن نجد حلاً أكثر واقعية في عرضنا للأفاهيم المستعارة من الغربيين، فنستطيع مثلاً فعل ما يفعله بعض هؤلاء حين يُدخل أفهوماً جديداً وأساسياً في شرحه، إذ يحدده في سياقه ويُخصص معجماً للمصطلحات في آخر الكتاب يجمع فيه كلّ الأفاهيم الأساسية مع تحديداتها. فيستطيع القارىء بذلك العودة إلى ذاك الفصل.

هذا مع تفهّمنا بأن الألسني التوليدي لا يستطيع أن يستعير أفاهيم النحو التقليدي إلاّ على نحو محدود جداً، إذ لا يُعقل مثلاً أن تستعمل أفاهيم الرأسمالية ومنطقها في تحليلك للواقع الاقتصادي والسياسي وأنت شيوعي ملتزم. وإن استعرت بعض أفاهيم الفكر الرأسمالي فإنك تعيد تحديدها أو تضعها في إطار مختلف عن إطارها الأصلي.

فالألسنية التوليدية هي في الواقع في موقع المنافس للنحو التقليدي، أكثر منها في موقع المُجَدِّد له. ويسعى مؤيدوها إلى إظهار تفوقها ـ كتركيب نظري موضوعه تقعيد الألسن ـ على جميع النظريات بما فيها النحو العربي التقليدي.

وانطلاقاً من هذا الواقع فقط يجب أن ننظر إلى محاولات بعض الألسنيين المعاصرين اكتشاف قوانين لغوية توليدية عند النحويين العرب. فقد تُلقي هذه المحاولات أضواء جديدة على النحو العربي التقليدي، ولكنها في الوقت نفسه تحجّمه فتضعه في موقع البدايات التي لم تكتمل، بدايات يُكملها طبعاً ـ بالنسبة إلى التوليديين ـ النحو التوليدي المعاصر.

ونورد على سبيل المثال ما يضعه نهاد الموسى في كتابه **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**[٢٦]. تحت عنوان «أمثلة مفردة في التوارد». والمقصود «التوارد بين التراث النحوي العربي والتقليد اللغوي الغربي»[٢٧]. ويورد الكاتب في هذا الفصل أربع مسائل: الشرط والطلب، و«أتيتك غداً»، و«النفي والقلّة»، و«الضمير المستتر في جملة الأمر». وبحسب الكاتب يكمن وجه الشبه بين التوليديين ـ يستعمل «التحويليين» ـ والنحويين العرب في مسألة الشرط والطلب في ربط المدرستين بين الجملة الشرطية والجملة الطلبية، فرأى التوليديون أن الجملة الطلبية مشتقة من الجملة الشرطية، و«... اعتدّ النحويون العرب قولنا «اجتهد تنجح» بمنزلة قولنا «إن تجتهد تنجح»». وتَوَصَّل التوليديون إلى ذلك في إطار دراسة «عَود الضمير على متأخر»، في حين تَوَصَّل إليه النحويون العرب في إطار تفسير جزم «تَنْجَحْ»[٢٨].

وبالطبع تساعدنا المقابلات التي يوردها الكاتب على إلقاء بعض الأضواء على نهج النحويين العرب، ولكن عيبها أنها قد تنبع من وجهة نظر تبعيّة لا ترفع من شأن النحاة العرب إلاّ بقدر ما تتوافق أفكارهم مع ما قال به الألسنيون الغربيون. فبحسب الموسى: «ناموس التطوّر أن يكون

(٢٦) نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، الفصل الرابع.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

التـقدّم في حـركة دائرة إلى أمـام تتراكم فـيهـا الخطوط المتـشابهـة على وجه التكرار حـيناً، والتوازي أو المحاذاة حيناً مع بَعضِ التجاوز إلى أمام في بعض الأحيان»[٢٩].

ومن وجهة نظري أن وضـع النحـو التوليدي والنحو التقليدي ـ ومـا يرتبط به من محاولات إحيائه وتجديده ـ في موقع المتنافسين على إعطاء تـقعيد سليم وعلمي للسان العربي الفصيح، لهو الموقف المُنتج والصريح الواضـح علمياً.

فوضـع النحو التقليدي في موقع الكلام الذي ليس علماً إلاَّ بقـدر ما يشبه النحو التوليدي هو لعبـة خدّاعـة تحاول إيهـام القارىء بأن التنافس على حـسن تقعـيد اللسـان العربي قـد حُسم وانتهى، مع أن هذا التنافس ما زال في أوجه ويؤمل منه إنتاج وفير.

خلاصة

في نهـاية المطاف، يمكن القول إنّ التـفكيـر الألسني العربي خـلاّق ويملك عناصر تجـديد متنوعة، برغم مقاومـة المجتمع العربي الواعية واللا واعية لتحـويل الألسنية من علم مستورد، إلى علم نتـبناه إلى درجة تصـبح مـبادئه داخلة في صلب تفكـيرنا بخـصوص اللغـة العربيـة وقواعدهـا، وفي صلب تعليمنا لها، وفي صلب نظرتنا إلى كل مـا هو لغوي، فيتـحوّل بذلك من علم مستورد إلى علم مدجَّن ننتقل فيه من النقل إلى الخلق والإبداع.

ولن يتمّ هذا بصنع فرد، وإنما هو عمل مؤسسي جماعي، يتطلّب بدايةً:

١ ـ إنشاء فروع في الجامعات العربية تختصّ بتعليم الألسنية النظرية والتطبيقية.

٢ ـ التخلّي عن اعتبار كلّ الاستعمالات اللغوية الشائعة التي تخالف الفصحى القديمة خطأ. فهي جزء من فصحى حديثة تحتاج إلى تقعيد.

٣ ـ التخلّي عن اعتبار الـمَحْكيات (من لبنانية وتونسية وسعودية ومـصرية...) غير جديرة بأن تُقَعَّد وتُقابل فيما بينها وتُناقش قواعدها على المستوى العربي، كما ناقش النحويون سابقاً قواعد الفصحى القديمة.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٩.